

في إشكالية من هو قائد القوات الحاملة للسلاح: تونس من واقع الأزمة في اتجاه المحنة

وحدة بحث مركز الدراسات المتوسطة والدولية

ويقود الرؤساء الثلاثة هذا الصراع صراحة وعلانية ويحاول كل منهم تأمين مجال نفوذ وممارسة سياسية مُهيمنة. يبدو أن من داخل هذا الصراع هناك تمخُّص لدور سياسي متعاظم لرئيس الدولة على حساب منافسيه.

- هذا الصراع السياسي تعبير عن فشل المؤسسات المُنتخبة في سياق الانتقال الديمقراطي في تأسيس حد أدنى من التعاون السياسي وتأمينه. يعني هذا الفشل إنهاكا لمؤسسات الدولة من داخلها مع تعريضها لمخاطر عديدة. ويُحيلنا ذلك إلى التساؤل حول تلك المخاطر التي يتعرض لها المسار الديمقراطي ومستقبل التجربة الديمقراطية في تونس، والتي هي بصدد المرور بامتحان صعب.

- غياب الوساطة والوسطاء السياسيين الذين بإمكانهم دفع الفاعلين السياسيين إلى تقديم أقصى التنازلات لبناء تفاهمات. من دلالات هذا، حذّة تمسك رموز الدولة بمواقفهم واستعدادهم الكلي للمضي في طريق اللاعودة. يكشف ذلك استعدادهم الصريح للمواجهة ولتعبئة الموارد اللازمة لخوض هذا الصراع.

- مع ما عبّر عنه رئيس الدولة صراحة في ما يخص قيادة القوات المسلحة وما عبّر به رئيس الحكومة ورئيس البرلمان. فإن الصراع السياسي يتجلى في آخر مراحلها ولم يعد الرهان يتمثل في قراءة الدستور وتأويله أو توزيعا للصلاحيات إنما تعدى ذلك نحو تعبئة للموارد السياسية لمؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية وتأمين ولاء ذوي النفوذ فيها عبر احتكار تعيين قياداتها وإطاراتها العليا. هذا في حد ذاته محاولة تحوُّز بمصادر العنف الشرعي.

تُمثّل تصريحات رئيس الجمهورية الأخيرة حول أحقيته الدستورية لقيادة كافة القوى الحاملة للسلاح حلقة أخرى - وليست الأخيرة- من صراع سياسي بين الرئاسات الثلاث. لكن هذه المرة يأخذ هذا الصراع منحى أخطر من ذي قبل لأنه يحوم حول الاستئثار بقيادة مؤسسات عسكرية وأمنية وديوانية وهي إحدى أهم مؤسسات الدولة والتي تُمثّل مصادر مهمة جدا للسلطة والنفوذ، وإدراجها في حلبة التنافس السياسي سيكون له -في جميع الأحوال- تداعيات مختلفة وخطيرة للغاية.

يتابع المهتمون بالشأن السياسي التونسي التطورات التي تشهدها الساحة السياسية بانتباه شديد، ذلك أننا في الآونة الأخيرة أمام أحداث متلاحقة ومتسارعة ربما تُؤسس لتطورات هامة في الأشهر القادمة. فمنذ أن رفض رئيس الدولة التحويل الوزاري الذي قام به رئيس الحكومة، وأن يقوم الوزراء المعنيون بالتحويل بأداء اليمين أمامه، مروراً برأيه حول المحكمة الدستورية حتى إعلانه في الأيام القليلة الماضية أنه القائد الأعلى للأوحد للقوات الحاملة للسلاح، دخلت الساحة السياسية في تونس منعرجاً خطيراً من أهم ملامح تشكّلته:

- قبر نهائي للحوار الوطني مع ما يعني هذا من تأزم متصاعد بين الفاعلين السياسيين المختلفين والآثار السلبية على الوضع الاجتماعي والاقتصادي. سيكون لهذا تداعيات سلبية كبيرة على آفاق الخروج من الأزمة الاقتصادية واستعادة نسق النمو وخاصة على مآلات التفاوض مع المانحين الدوليين وأيضاً على ترقيم تونس السيادي.

- توقف المؤسسات السياسية عن تأدية أدوارها أو الاشتغال المُنسق في ما بينها. بل يمكن القول أن هذه المؤسسات تتصارع إلى حد الشلل.

قد لن تحل الأزمة إلا عبر ممارسة "عنف سياسي" من طرف سياسي بغية تحقيق الغلبة وترجيح الكفة. سيكون هذا العنف مصحوبا بمساندة سياسية من جزء كبير من الطبقة السياسية ومن الفاعلين الاقتصاديين وربما تأييد خارجي. سيكون مصحوبا أيضا بخطاب إعلامي موغل بمفردات "إنقاذ الوطن" و"الرهان الأمني" و"مكافحة الفساد" و"الوحدة الوطنية" و"العودة إلى الشعب" و"المحافظة على مؤسسات الدولة"... وغيرها من المفردات التي تصب في اتجاه التجييش والدعاية والتأليب وخاصة تهيئة الرأي العام وتجهيزه لإعلان سياسي ما.

في جميع الأحوال لن تبقى المؤسسة القضائية بعيدة عن الصراع، فالغلبة وترجيح الكفة يستوجبان غطاء قضائيا وقانونيا لحسم المعركة سياسيا.

يبدو وللأسف أن صناع القرار السياسي والفاعلين المؤثرين في الساحة على علم بالتداعيات الخطيرة لمثل هكذا سياق وأزمة سياسية، ويبدو أنهم قرروا التصعيد قبل الحسم النهائي. يبدو أيضا وللأسف مرة أخرى أنهم يعلمون الثمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لمخرجات هذه الأزمة والذي لن يتحمّله و سيكون على كاهل الشعب.

- التخندق الواضح للفاعلين السياسيين في ثلاث جهات معلومة:

*جبهة أولى تتكون من التيار الديمقراطي وخاصة من حزب حركة الشعب اللذان تموقعا كحزبين مناصرين ومواليين لرئيس الدولة إلى جانب بعض النخب وخاصة القانونية التي هي بصدد تمكين الرئيس من عمق أكاديمي في تأويله للنص الدستوري.

*جبهة ثانية من طوابق غير متجانسة كثيرا تقودها حركة النهضة وفيها رئيس الحكومة وقلب تونس وائتلاف الكرامة وبعض المستقلين.

*جبهة ثالثة ستكون في المستقبل المستفيدة الأكبر سياسيا من الأزمة مهما تكن مخرجاتها. من أهم مكوناتها الإتحاد العام التونسي الشغل و الحزب الدستوري الحر.

يصاحب هذا التخندق غليان على مواقع التواصل الاجتماعي وحرب معلومات وعودة الصفحات المشبوهة الغير معلوم أصحابها . في نفس الوقت لم ينأ الرؤساء الثلاث عن الاستعانة بمفردات عنيفة ذات مغزى سياسي واضح ومقصود: غرف مظلمة، مؤامرات، قوى أجنبية، انقلاب، استبداد ، الشهادة والنصر هذه الكلمات تعبير عن رؤية وتحليل ومقصد سياسي عند أصحابها.

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تبقى الأزمة على حالها ولا مفر من مخرج سياسي لها. سيحاول الفاعلون السياسيون الحصول على الدعم الداخلي والخارجي. من غير الممكن أن نفهم زيارة رئيس الدولة لمصر خارج هذا السياق. من الممكن جدا أن تتلوها زيارة أخرى في إطار صياغة حلف خارجي. وسيكون من المفيد جدا متابعة الموقف الجزائري من التطورات السياسية القادمة.